

الاجارة في المستقل وتزوجها ولو كان السيد بعضا  
 الا اذا كان له اقل صاحبه اليه لعدم الولاية فيه فتأمل واذا ما  
 السيد من الامة المذكورة ولو قبلها له وبه صرح الرازي في  
 باب الوصية والمسالة نظائر وهذا مستثنى من قاعدة  
 من استعمل عتاقه قبل اوانه عوقب بحرمانه فرع لو ماتت معا  
 او تك في المعية والسبق قال العلامة البرلسي فانظر  
 كيف يكون حكمها في حق العلامة ثم وقد يقع حكمها العتق  
 في الاول في بناء ان العتق تقاربه المثلول بخلاف الثانية  
 لذلك في باب احرية والاهل والارلق من راس المال  
 وان ارضى بعتها من ذلك وتلك هذه الوصية لانه  
 من باب الاطلاق لان هذا الكلف حصل بالتمتع فكيف  
 انقضاء الحال في الفدات والاشروات والاشيخا السابلي وقد  
 فارق حجة الاسلام قبل وقوع الديون بخلاف التدبير  
 من باب التبرعات والاستيلاء من باب الاستبراء  
 بعد استيلاءها خارج به الولد احاصل قبل استيلاءها  
 من زوج او نزلها بعد ملك السيد لتصرف فيه كيف  
 يشاء من بيع او غيره بمنزلة ما في جميع ما مر لان الحكم  
 بالاستيلاء يسري الى الاولاد احاديثه من غير السيد  
 بعد الاستيلاء ويعتقون بموته وقوله واحدا بخلاف  
 ولد المدبرة والمخالصة فان يسرية الحكم اليها قولين  
 لان الاستيلاء مستقر فله ليحفظه فرع والتدبير والكتابة  
 بالحقبة الشخ بغير ليل له وطوها ان كان انتم ولا جبا  
 على النكاح ان كان ذكرا واذا وطئها هل تصير مستولدة

ها

ها لو كاتب ولد المخالصة فانه يصير كحاشا اولاد بنته ان تصير  
 مستولدة بوطئه لها وفايدون كخلف والتعاليق واذا ما  
 السيد عتق بموته وان ماتت امه في حياة السيد ولو ادعت  
 ولد بعد الاستيلاء او بعد موت السيد وانكح الوارث صدق  
 بيئته بخلاف ما لو ادعت ماله في غيرها انها التسمية بعد  
 موت السيد فانها المصدفة بيئتها لان السيد لها في المال دون  
 الولد لتبينه اولاد اولاد والمستولدة احقران كانوا  
 من الذك والافلان الولد يتبع امه في الرق وحرية ولد  
 الممثلة احاوت بعد الكتابة يتبعها في الرق وحرية ولان عليه  
 والعتق عليه بصفة لا يتبعها ولدها في العتق الا اذا كانت  
 حاملا عند العتق او وجود الصفة فتأمل ان وطئ  
 المراد حملت منه يملك السيدها بالجماع تبالاه لانه  
 دخل على ارفاقا ولده اما النيب فينتبع فيه اباه اما الوغز  
 هو استرناك على حكم بغيره لولد الامة من غيره لانه في  
 صحه هذه حر قال في الروضة ومثله ما لو نكح امه بشرط  
 كون اولادها احرار فالشرط صحيح والولد احاصل منه  
 صرفه لو تزوج حر جارية اجيب نعم ملكها ابنه او عبد  
 جارية ابنه نعم عتق له في فتح النكاح لانه د وامر ولا  
 تصير مستولدة كما قاله الشافعي واقره  
 منسوبة لفاعل وقت ولادها فانه خرج به شبهة محل  
 او زوجته احرى اما لو طئها زوجته الامة فالولد رقيق  
 ولا يستيلاء اذا ملكها حراما وسوا كان حراما او رقيا ولو كان  
 لشخص زوجته احرى وامة فوطئها طئها الامة فالولد

